

المدير العام لمؤسسة السورية للتأمين د. ياسر المشعل : لا تهاون مع أي شخص يحاول النيل من المؤسسة لأغراض شخصية أسعارنا منافسة للقطاع الخاص

الوطن



المؤسسة العامة السورية للتأمين، جوهره الاقتصاد والأقدم بين شركات التأمين المحلية، استطاعت وسط الظروف التي يمر بها القطر أن تبتكر أساليب ومنتجات مكنتها من العودة لتكون الأكبر نصيباً من حيث الحصة في السوق التأمينية، للوقوف على واقع المؤسسة وخططها المستقبلية خص مدير عام المؤسسة السورية للتأمين الدكتور ياسر المشعل «الوطن» بهذا اللقاء الخاص:

منتجات جديدة وطرق لتسريع المعاملات وتخفيف الروتين

السورية، واتباع المؤسسة وباقي الشركات الخاصة سياسة الاكتتاب المنخفضة في المناطق التي تشهد أعمالاً تخريبية، والشروط الصعبة المفروضة من معيدي التأمين في اتفاقيات الإعادة، وضعف حركة نشاط تجارة السيارات الجديدة، وضعف حركة الاستثمارات بشكل عام.

إلا أنه على الرغم من هذه المعوقات والصعوبات فقد حافظت المؤسسة على حصتها في السوق التأمينية لعام ٢٠١٢ و٢٠١٣ حيث بلغت ٥٧٪ من السوق. عام ٢٠١٤ مثل نهاية للمنحنى الهابط للإيرادات وبداية للاتجاه الصاعد وخاصة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ حيث زادت إيرادات المؤسسة بنسب جيدة عن عام ٢٠١٤ وزادت حصتها من السوق التأمينية إلى نحو ٦٠٪. عام ٢٠١٥ وضعت المؤسسة العامة السورية للتأمين هدفاً رقمياً وهو العودة بالإيرادات إلى مستواها لعام ٢٠١١ والبالغة نحو ١٠ مليارات ليرة سورية وتم وضع خطط تفصيلية لكل مديرية وكل نشاط لتحقيق هذا الهدف.

• أكثر من ٦٥ بالمئة من الحصة السوقية من نصيب السورية للتأمين عام ٢٠١٥ ما سبب وراء حصول المؤسسة على هذه الحصة، هل هو نتيجة احتكار المؤسسة للقطاع العام وهل هناك ممارسة مخلة بالمنافسة تقوم بها المؤسسة؟

• يلاحظ انخفاض الحصة السوقية والإيرادات للمؤسسة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ ما يعد دليلاً على أن نشاط المؤسسة لا يقوم على الاحتكار، ورغم احتكارنا للقطاع العام وهو مصدر أساسي إلا أن القطاع العام ليس بكامله مؤمن ويحصر تأمين القطاع العام بقطاعات معينة، وتوسع حصتنا السوقية في الفترة الأخيرة اعتمد على القطاع الخاص، حيث تم العمل على جذب المؤمن من القطاع الخاص ودليل ذلك أن بعض المؤمن لدى القطاع الخاص أصبحوا يتوجهون للتأمين لدينا، وذلك نتيجة للمصداقية التي أثبتت المؤسسة تمتعها بها، إضافة إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة هي الوحيدة التي لا تفاوض على التعويض، وتتعامل مع الأوراق الرسمية ووفق التقارير النظامية.

عام ٢٠١١ ثم انخفضت تدريجياً مع بداية الحرب على سورية وخلال عام ٢٠١٣ حيث وصلت الإيرادات إلى ما يقارب ٧,٥ مليارات ليرة سورية. حيث تأثرت المؤسسة خلال أعوام الأزمة في سورية في العديد من المناطق والمحافظات التي خرجت من الخدمة وصعوبة التواصل مع المؤمن إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلدنا سورية والعقوبات المفروضة على المؤسسة التي ازدادت بشكل ملحوظ وحرمان المؤسسة من القدرة على إعادة التأمين في ٢٠١٣.

ويمكن تلخيص التأثيرات التي أدت إلى تراجع حصة المؤسسة في السوق التأمينية إلى عدة عوامل أهمها، العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلدنا وتوقف العديد من المشاريع الصناعية إضافة إلى توقف المستثمرين عن استكمال مشاريعهم وتوقف المشروع بشكل كامل، وصعوبة إيجاد معيدي تأمين وذلك بعد خروج معيدي التأمين المهتمين بالسوق التأمينية

هيكله آلية العمل لديها للإسراع في تصدير العروض والعقود وصرف الحوادث تعزيزاً لمصداقية المؤسسة في سوق التأمين السورية. بلغت إيرادات المؤسسة العامة السورية للتأمين عام ٢٠١٤ نحو ٨ مليارات ليرة سورية بزيادة مقدارها ٦٪ عن عام ٢٠١٣.

كما استطاعت المؤسسة وحتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٥ أن تحقق إيرادات بقيمة ٨,٥ مليار ليرة سورية، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدينا نتوقع أن تتجاوز الإيرادات للعام ٢٠١٥ الخطة الموضوعية. حيث تراوحت إيرادات المؤسسة العامة السورية للتأمين قبل دخول الشركات الخاصة إلى سوق التأمين في عام ٢٠٠٨ بين (٥ - ٧) مليارات سنوياً وانخفضت تدريجياً مع دخول الشركات الخاصة سوق التأمين حتى عادت في عام ٢٠٠٩ إلى مستوياتها لعام ٢٠٠٦ حيث وصلت إيرادات المؤسسة في هذا العام إلى ما يقارب ١٠/١ مليارات ليرة سورية حتى

• أين السورية للتأمين الآن بين شركات التأمين وهي الأقدم في سورية؟

• تعمل المؤسسة العامة السورية للتأمين على إعادة الاعتبار في السوق التأمينية وبتصوري أن ارتفاع الحصة السوقية للمؤسسة عام ٢٠١٤ خير دليل على ذلك. قامت المؤسسة بوضع خطة لعام ٢٠١٥ لإعادة إيراداتها ووضعها في سوق التأمين إلى ألقه حيث كانت المؤسسة العامة السورية للتأمين تعد جوهره الاقتصاد السوري وسيتم في هذا العام إعادة الألق لهذه الجوهر لتتسع من جديد بألق انقى من السابق.

إن المؤسسة تقوم بتقديم عروض تنافسية على عقود التأمين الصحي أو عقود الحريق والهندسي وغيرها من أنواع التأمين وذلك بعد أن تمت إضافة أخطار جديدة منها خطر الشغب ضمن العقود التأمينية بما يتماشى مع الوضع الراهن ولتقديم أفضل أنواع التأمين لكل المواطنين. كما عملت المؤسسة على إعادة

إيرادات المؤسسة العامة السورية للتأمين

